



الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

قضية ورأي

2016 م

العدد الحادي والخمسون

السنة الرابعة عشر

المناهج الاقتصادية

وسوق العمل

أ.م.د. عبد الرسول علي

تمخضت الأزمة المالية التي حدثت في 2008 عن كثير من التأملات التي انصبت على الكيفية التي يدرس بها علم الاقتصاد . وقد أجمعت آراء المهتمين بهذا الشأن سواء أكانوا من الأكاديميين أو أرباب العمل على أن علم الاقتصاد يدرس بطريقة مغلقة ومعزولة عن العالم الخارجي، الأمر الذي لا يزود خريجي الاقتصاد بمؤهلات تمكنهم من مواجهة العالم الخارجي المعقد .

وكانت نقطة البداية لهذا الموضوع المؤتمر الذي عقده بنك انكلترا في 2012 حول الطريقة التي يُدرس بها علم الاقتصاد ابتداءً من مرحلة البكالوريوس، وقد شارك في المؤتمر الجهات التي تستخدم الاقتصاديين فضلاً عن الاقتصاديين الأكاديميين، وقد تم جمع الدراسات التي أعدت قبل المؤتمر وكذلك الدراسات التي قدمت من قبل المشاركين في المؤتمر في كتاب حمل عنوان :

ما الفائدة من علم الاقتصاد ، تدريس العلم الكئيب بعد الأزمة "

Economics , The Teaching Of Dismal Science After The Crisis

وقد تضمن الكتاب مجموعة من التوصيات التي تتعلق بالمناهج الاقتصادية التي تهدف إلى جعل خريجي الاقتصاد أكثر توافقاً مع سوق العمل ، وقد تمثلت أهم التوصيات بما يأتي:

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد
* من التوصيات التي تضمنها الكتاب إعطاء أهمية أكبر للتدريس في تريقة الأستاذ الجامعي على حساب البحوث التي يقدمها

أولاً، اعطاء اهتمام أكبر إلة التاريخ الاقتصادي وتأريخ الفكر الاقتصادي
ثانياً التركيز بشكل أكبر على استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة استنباطية بدلاً من
الاتجاه السائد الذي يهيمن عليه التحول إلة المنهج الاستنباطي
ثالثاً تضمين المناهج الاقتصادية مناهجاً من حقول أخرى كالفسلفة وعلم النفس وعلم
الاجتماع وعلم السياسة
رابعاً اضافة المرونة على النماذج الاقتصادية كي تستوعب التغير التي تحدث على أرض
الواقع

قد لا تبدو هذه التوصيات على قدر كبير من الأهمية، ولكن دعونا نستعرضها تباعاً

ان التأكيد على أهمية مادتي التاريخ الاقتصادي وتأريخ الفكر الاقتصادي تعود إلى
طبيعة علم الاقتصاد من حيث كونه علماً غير تجريبي، بل هو علم قائم على الملاحظة
فالاقتصادي بخلاف الفيزيائي والكيميائي لا يملك القدرة على إجراء التجارب بصورة
تحكمية، لذا فمسح واستقصاء التجارب الماضية يوفر له تجارب مجانية تمثل بديلاً
مثالياً للتجارب التحكمية.

أما فيما يتعلق بمناهج التحليل الاقتصادي وضرورة اعطاء اهتمام أكبر بالتحليل
الاستقرائي على حساب التحليل الاستنباطي، فيرجع إلى طبيعة المنهجين .

فالتحليل الاستنباطي Deductive Analysis تحليل يتجه من الأعلى إلى الأسفل، من
النظرية إلى التطبيق، من العام إلى الخاص، إنه يشبه نزول المطر، إنه تحليل يقود إلى
استنتاجات متضمنة في المقدمات، وبالتالي لا يعطي معلومات جديدة .

أما المنهج الاستقرائي Inductive Analysis فهو تحليل يتجه من الأسفل إلى الأعلى ، من التطبيق إلى النظرية، من الخاص إلى العام، إن ه يشبه صعود التل، إنه تحليل يقود إلى إستنتاجات تعلو على المقدمات، لذا يزودنا بمبادئ جديدة توسع معرفتنا وادراكنا للواقع بصورة أفضل مما بالنسبة للمنهج الاستنباطي.

نأتي الآن إلى التوصية الثالثة والمتعلقة بضرورة أن يكون الاقتصادي ملماً أو في الأقل لديه إطلاع على حقول المعرفة الأخرى . وهذه التوصية برأيي ليست جديدة ، فـ (كينز) مثلاً قال :

(إن الاقتصادي البارِع أو الاقتصادي الذ ي يمتَهِن تدريس علم الاقتصاد يجب أن يمتلك مزيجاً من المواهب، فهو يجب أن يكون رياضياً Mathematician وملمّاً بالتاريخ وسياسياً وفيلسوفاً بدرجة ما). وكذلك الأمر بالنسبة لـ (فريدريك هايك) الذي قال ما نصه :

(ليس بإمكان أي شخص أن يكون اقتصادياً عظيماً إذا كان اقتصادياً صرفاً ، بل انني أميل إلى أن أضيف إلى أن الاقتصادي الصرف هو مصدر ازعاج " ان لم يكن مصدر خطر حقيقي).

هذا يعني أن الاقتصادي يجب أن يكون أكثر من كونه اقتصادياً، أي أنه ينبغي أن يكون موسوعياً، لأن الاقتصادي إذا نظر إلى الأمور بعدسة اقتصادية فحسب، فلنله قد يتخذ، بل إنه سيتخذ قرارات اقتصادية تبدو في الأمد القصير متوافقة مع تحليل الكلفة/المنفعة ومبدأ العقلانية الاقتصادية، ولك الآثار الطويلة الأمد قد تعطي صورة مختلفة عن الصورة الوردية التي رسمها لنا الأمد القصير .

خذوا مثلاً القرار المتعلق بتخفيض عدد الأيدي العاملة في قطاع معين ، هذا التخفيض ينظر إليه الاقتصادي من زاوية المقارنة بين التكاليف والعوائد المادية من

دون الأخذ بالحسبان التكاليف والعوائد غير المنظورة لهذا القرار . فالعمل على حد قول (فولتير) يقضي على ثلاثة شرور عظيمة هي الفقر والملل والرذيلة ، وإذا وضعنا القرار الاقتصادي في إطار هذه المقولة نجد أنه يرتبط بأحد هذه الشرور إلا وهو الفقر، ولكنه يتناسى الشرين الآخرين، الملل والرذيلة، اللذان قد ينطويان في المستقبل البعيد على تكاليف تفوق بأضعاف كثيرة التكاليف التي تم توفيرها من خلال تقليل الأيدي العاملة . ولهذا فللقرار الاقتصادي قرار يتصف بكونه قراراً قائماً على نظرة جزئية قد تنزع منه الصفة العلمية ، بل إن الاقتصادي بعد أن يتخذ قراراً مبنياً على هذه الرؤية الجزئية قد يعتريه الندم الذي أرق (الفريد نوبل) الذي كان منهمكاً في مختبره من أجل اختراع الديناميت ، ولكنه بعد أن رأى بأعينه الآثار المدمرة للديناميت الذي استخدم للاغراض الحربية، أراد أن يكفر عن ذنبه ، فخصص جائزته (جائزة نوبل) من أمواله الخاصة لكل شخص يقدم عملاً يخدم الإنسانية .

فضلاً عما تقدم فإن العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والنفس .. الخ تستخدم منهجيات وأساليب مختلفة عن تلك التي يستخدمها الاقتصاديون، لذا فلإطلاع عليها سيزود الاقتصادي بمزيج من المواهب المختلفة التي تمكنه من مواجهة الواقع من جهة كما أنها تساعد على فهم فوائد وعيوب النماذج النظرية التي يستخدمها.

أما فيما يتعلق بالتوصية الأخيرة والتي تدور حول النماذج الاقتصادية فيكفي أن نشير إلى مقالته جان كلود تريخت محافظ البنك المركزي الأوروبي الذي صرح بعد مغادرته للمنصب بمدة وجيزة:

(باعتباري صانعاً للسياسة خلال الأزمة وجدت بأن النماذج الاقتصادية وال مالية التي بحوزتنا نماذج محدودة الفائدة، بل إننا شعرنا بأن هذه النماذج خذلنا في أوقات الأزمة). وأضاف قائلاً :

(لقد تلمسنا العون من حقول أخرى كالفيزياء والهندسة وعلم البايولوجي وعلم النفس لمساعدتنا في تفسير هذه الأزمة).

ولكن هذه الحقول لم تسعفه الا قليلاً . بل ان أحد خبراء التغير المناخي أشار إلى أن التكنيات المستخدمة في مجال عمله يمكن أن تساعد في تفسير التطور في الأسواق المالية ، كما صرح أحد العلماء المتخصصين بالأمراض الوبائية أن الكيفية التي تنتشر بها الأمراض المعدية يمكن أن تساعد في التخلص من الاتماط غير الاعتيادية للعدوى المالية التي شهدناها في السنوات الأخيرة .

وغني عن القول أن هذا يمثل اعترافاً بأن النماذج الاقتصادية التي بين أيدينا لا تحقق الغرض المنشود، لأنها نماذج جامدة لا تتسم بالمرونة وتعمل على تكيف الواقع بدلاً من أن تكيف نفسها للواقع .